

المحور الثالث: نظريات التنمية المحلية

الأهداف العامة للدرس:

- تمكين الطالب من الفهم الصحيح وإدراك الأطر النظرية المختلفة للتنمية المحلية.
 - حصر مختلف العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والتي تحدد مدى نجاحها أو فشلها.
- تمهيد:** برزت التنمية المحلية كبديل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى ظهور توجهات وأفكار جديدة متمثلة في مجموعة من النظريات التي حاولت وضع الأسس النظرية لتحقيق التنمية المحلية وهي كالتالي:
- أولاً: نظرية أقطاب النمو: ظهرت في حقبة الستينيات من القرن العشرين وأهم روادها هم "فرانسوا بيرو"، "بود فيل"، "هيرشمان"، وكانت هذه النظرية مَصَدراً ملهما للحكومات في تلك الفترة من خلال التركيز على تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق بينها وبين المناطق الحضرية.
- ويعرف فيليب أبدلو هذه النظرية "بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق، فهذه النظرية تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات".
- وأساسها هو اختلاف الأقطاب والمناطق داخل إقليم الدولة الواحدة حيث أنها تشكل فضاءً متنوعاً، وعليه فهي تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة من حيث النشاطات الاقتصادية لأن كل قطب يركز على نشاط أو قطاع اقتصادي مختلف عن الأقطاب الأخرى مما يؤدي بالضرورة إلى البحث والتقصي عن مميزات كل قطب وكيفية تطويره وتحسين ظروف المواطنين داخله، مع مراعاة خصوصياته ومن ثم سيؤدي إلى تنمية البلد ككل، فغياب المنافسة بين الأقطاب لأنها لا تركز على نشاط اقتصادي واحد يدفعها للتكامل بينها وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة في البلد ككل.
- ثانياً: نظرية القاعدة الاقتصادية: هذه النظرية هي عكس سابقتها تماماً فهي تقوم على فكرة الصادرات التي تعتبر المبدأ الأساسي لتحقيق التنمية المحلية، وهي ترى أن المستوى الاقتصادي (مستوى الإنتاج والتشغيل) لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول "كلود لكوز" أن التنمية المحلية تتحدد عن طريق القيام بمجموعة من النشاطات الاقتصادية المتميزة، هذه النشاطات تُنشأ أساساً

من أجل التصدير الذي يُؤمّن مداخل من الخارج، هذه المداخل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسيع النمو الاقتصادي.

كما أن هذه النظرية تقسم الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

- النشاطات القاعدية التي تخص القطاعات المُصدّرة والتي تخلق مناصب شغل وتوفر مداخل من الخارج -مثلا القطاع الصناعي-.

- النشاطات الداخلية ويقصد بها تلك التي تلبى الحاجيات الداخلية لسكان المنطقة -كقطاع الفلاحة مثلا-.

ومنه فإن تحقيق التكامل بين هذه الأنشطة يحقق ويساهم في تطوير المنطقة على المستوى المحلي وهذا ما ينعكس على تطوير البلد كله -بمعنى أن الاهتمام بتنمية الجزء يضمن تنمية الكل-.

ثالثاً: نظرية التنمية من تحت: ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات من القرن الماضي والتي تميزت بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي (مثل ارتفاع أسعار الطاقة، ارتفاع تكاليف النقل)، والصعوبات الاقتصادية التي عرفتها بعض الدول، وهذا ما أدى إلى طرح أفكار جديدة أدت إلى البحث عن التنمية التي تنطلق من القاعدة نحو أعلى الهرم، وتركز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد المحلي من قبل المجموعات المحلية لصالحها، حيث يقول لويس قويقو: "التنمية المحلية تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية"، من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن صاحبه حاول إعطاء فكرة عن مكونات التنمية المحلية والتي تتمثل في:

- الجانب الثقافي (البعد الثقافي للتنمية المحلية): من خلال التضامن والارتباط والتلاحم بين أعضاء المنطقة أو الإقليم الواحد أمام كافة العقبات التي تواجه التنمية المحلية.

- الجانب الاقتصادي: والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من قبل أعضائها بأفضل طريقة ممكنة.

وعليه هذه النظرية ركزت على الاقتصاد المحلي لكل منطقة سواء من خلال التضامن بين مختلف الأعضاء أو من خلال الاقتصاد الذي تقوم عليه هذه المنطقة، وذلك من خلال تنظيم الاقتصاد المحلي بنفس الصورة التي ينظم بها الاقتصاد الوطني لكن على مستوى محدود مكانياً أو على مستوى محلي فقط.

رابعاً: نظرية المقاطعة الصناعية: ترجع جذور هذه النظرية إلى المفكر الاقتصادي ألفرد مارشال الذي قدّم سنة 1890 مجموعة من الأعمال والأبحاث تحدث فيها عن مزايا التجمعات الاقتصادية التي تنشأ من خلال تركيز مجموعة من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة وأطلق عليها اسم "مقاطعة صناعية"، ثم قام بعد بتطويرها بعد ذلك المفكر الاقتصادي الإيطالي بيكانيتي سنة 1979، وتقوم هذه النظرية على فكرة تركيز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة مما يؤدي بالنتج عليها جميعاً، وتتمثل تلك المنافع في:

- تخفيض تكلفة النقل عند شراء المواد الأولية أو عند بيع المنتج النهائي بين المؤسسات.
- إمكانية الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة لتطابق أو تشابه النشاط الاقتصادي للمؤسسات الموجودة في المنطقة.

- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات لتشابه النشاط.

فالقوام بتركيز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في نشاط معين (صناعة الألبسة والجلود، الصناعات الحرفية والصناعات التقليدية، صناعة الأجهزة الالكترونية ...) وفي مكان واحد سيخلق نوع من التضامن والتعاون، وقدرة إنتاجية كبيرة لكن كل هذا لا يتحقق إلا بمساعدة السلطات الإدارية.

خامساً: نظرية الوسط المجدد: قدّم هذه النظرية مجموعة من الباحثين الأوروبيين يتقدمهم المفكر "فيليب أيدلو" مجموعة بحوث حول أطلقوا عليه الوسط المجدد واعتبروا أن الإقليم وهو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، بمعنى أن تحقيق هذه الأخيرة يتطلب وجود وسط معين هو الإقليم الذي يتضمن العناصر والعوامل القادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية، في هذا الإطار يقول

"دينيس مايلات": "إن الوسط يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق"، فهذه النظرية تعتبر الوسط المجدد هو المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.

قائمة المراجع:

- بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.
- راشد أحمد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.
- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002.
- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2001.
- محمد الطويل، "نحو إيجاد قيادات إدارية محلية للتنمية"، مجلة الإدارة العامة، الرياض، عدد 34، 1982 .
- بوكيوس سعدون ، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011).